



بسم الله الرحمن الرحيم

باسمه يتروى تجليات ذاته * ويحمد * يستفاض من لمعات صفاته *
 وهو الخامد والمحمود * ووصلوة على منبع الوجود * ومعدن معادن
 السجود * وهو الشاهد والشهود * وعلى آله المقتفين اياه الى دار الخلود
 في القيام والركوع والسجود * للنيل الى الظل الممدود * اقول وانا
 الفقيه * الى ربه القدير * السمي لشجرة السبطين * ابن السمي لا كبرهما
 في البين * ابن السمي لذى النورين ان تناهى سلسلة العلل * يدرك بفكر
 يتخلل * بحيث لا يتطرق عليه الخلل * لينادي ما عليه اللال * بترتيب
 البراهين * بالياسر واليامين * حتى يتجلى جلى العرايس * على منصة
 انفس النفايس * فاسنة الافكار يشتت شمل الاغيار فاعتصم بالحبل المتين
 ليتجلى نتائج الدين وتكون مرجع الاعيان فيما خبي على العيار فان كلا
 منها في الميدان مرفاة مرابع العرفان يتوصل اليها باحسن المناهج ويدخر
 فيها عجائب النتائج فنهما ما يتوصل اليه بالقال * حتى ينبعث غمائم النوال *
 ومنها ما يتفكك بالفرض والتقدير * اذا صين الافكار عن التبذير * ليتجذب
 اليه المطالب من المشارق والمغارب * فلتنشمر في هذا الباب لاكتناه
 ما بسط بلا ارتياب لزلنى وحسن مأب * فتشعب على ثلاثة افنان وفي
 كل منها شقائق النعمان * باكام الازهار وسمان الاثمار ليتجنى به الفرسان
 فتوكل لى البيان * على من عليه التكلان الفن الاول فيما عليه يعول
 من ان اللفظ الموضوع يدل بالمطابقة ان على كنه مدلوله وبالضمن ان على

جزئه وبالترام ان على لازمه وانه مفرد على ان لا يراد الدلالة بالجزء منه
 على جزئه واسم على ان يصح ان يخبر عنه وبه اولا ففعل ان اقترن باحد
 الازمنة والافادات فالاسم جزئى حقيقى ان اخضع بحقيقة واحدة واضافى
 ان اندرج تحت الاعم وكللى ان فرض صدقه على كسبرين وحقيقى ان
 اندرج تحته شئ آخر ولو بفرض العقل اولا فاضا فى ومنطوقى بمفهومه
 وطبيعى بمعروضه وعقلى بكليهما وقس عليه انواعه الخمسة وكذا ما فى
 المركبات التسعة من القضية وانواعها فالحكم بوجود الكلى الطبيعى
 باعتبار وجود معروضه فاذا نسب كلى الى آخر فاما ان يتفارقان كلياً
 فتباينان او يتصادقان كلياً من الجانبين عيناً ونقيضاً فتساويان او من
 احد الجانبين فاعم واخص مطلقاً عيناً وامانقيضاً فبالعكس او يتصادقان
 جزئياً من نحوهما فاعم واخص من وجه عيناً وامانقيضاً فتباينان
 جزئياً ومركب تام على تقدير صحة السكونت عليه فقضية ان احتمل الصدق
 والكذب بالنظر الى ذاتها حلية ان حكم بالاتحاد اولا ففصله ان بالاتصال
 لزومية ان بالعلاقة المتضمنة فالافتراضية ومنفصلة ان بالتأني حقيقة
 ان فى الصدق والكذب معاً وممانعة الجمع ان فى الصدق فقط وممانعة الخلو
 ان فى الكذب فقط والكل موجبة ان حكم بالوقوع بشرط تحقق الموضوع
 اولا فسالبة بدون الاشتراط به وكلية ان اقترن بسور الكلى وجزئية
 ان بسور الجزئى اولا ففهمه وطبيعية ان ورد الحكم على الطبيعة
 وشخصية ان على الشخص واصاف الذات بالغوان بالامكان
 على رأى عليه الامعان فالافراد اعم من ان يكون شخصية
 او نوعية او جنسية والافراد ان محققا فى الخارج فخارجية والا فان فى
 الذهن فذهنية وان فى الفرض فقط اومع الخارج فحقيقية وثبوت المحمول
 بالموضوع اما بالضرورة فضرورة ان المحمول من الذاتيات او من الاعراض
 اللازمة والضرورة بشرط فشرطه عامة ان بالمفارقة اوبالدوام ان بالمفارقة
 فدائمة اوبالدوام بشرط فعرفية عامة اوبالامكان ان بالمفارقة مع صحة سلب
 الضرورة عن جانب المخالف فمكنة عامة اوبالاطلاق فطلقة عامة وقد زاد الى
 هذا قيد الادوام فيسمى مركبة متناقضة متخالفات القضيةين بالاجاب والسلب

والجزئية والكلية والجهة مع بقائه الاصل بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى العكس المستوي هو تبديل الجزء الاول الى الثاني مع بقاء الصدق واختلاف الكلية بالجزئية وفي الجهة القضية الكلية فسيب منها لا تنعكس في السوالب لا متاع العكس في اخصها العكس النقيض هو تبديل احد الطرفين الى نقيض الثاني مع المخالفة في الاصل والموافقة في الصدق وفي الجهة ان القضية كلية فسيب منها لا تنعكس في الموجبات والقياس هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري وهو ما افتراني ان لم يذكر فيه عين النتيجة ونقيضها فاما استثنائي ان ذكر والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسطا موضوع المطلوب اصغر ومحموله اكبر والهيئة الحاصلة عند الاقتزان يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا فيهما او موضوعا او محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى او محمولا في الكبرى وموضوعا في الاخر ثاني ثالث اول رابع والاقتزائي اما ان يتركب من الخليلتين او من الشرطيتين او من الخلية والشرطية وفي الاستثنائي استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم محتاطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافكا للصغرى والثاني فشرطه امران احدهما صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة وثانيهما ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورة المطلقة او مع الكبيرين المشروطتين الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان غير الاول والافكس الصغرى الرابع فشرط انتاجه امور خمسة كون القياس من الفعليات وانعكاس السالبة المستعملة فيه وصدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث والعرف في العام على كبراء وكون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب وكون الصغرى في الثامن من احد الخاصتين وغير ذلك ثم القياس اما برهاني ان تألف من اليقينيات واصولها الاوليات والمشاهدات والمجربات والحسابات والمتواترات والفطريات ثم ان الاوسط مع علية للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي ولا فاني واما جدلي ان تألف من المشهورات والمسلطات واما خطابي ان تألف من المقبولات

والمضمونات واما شعر ان تألف من الخيلات واما سفسطي ان تألف من الوهميات والمشبهات في الفن الثاني فيما يوضح حدوث الكائنات من الخفيات والمربيات على ما نطق به الآيات البينات بافادة انتهاء سلسلة الممكنات الى علة تستدعي تكون كل من الاتحاد وحدث كل من الابعاد من الاعراض والجواهر بحيث لا يشاهد في الظاهر الامن بيده الاتحاد والاعدام فمشاهدة غيره كالرقي في الاحلام وفيه خمسة اغصان كل منها نزع رتبة الغرسان بلعة من لمعات الرضوان وانه لا ولي العرفان مدارج القطع واليقان (الاول ما يقال له برهان الترسى مبنيا على فروض الانسى ليرتب عليه الانتاج ومزج الترفه والابتهاج فلو تسلسل الممكنات الى غير النهاية بحيث يكون كل من آحادها علة للآخر لا يمكن ان يؤخذ جميعها بحيث لا يدخل فيها غير ولا يخرج شيء منها كانه في دائرة الترس فلو اخذ كذلك فلا شك انه ليس بمسدوم والافيدم جزء فختلف اذا المفروض عدم دخول غير الاجزاء التي كل واحد منها موجود فثبت انه موجود اذلا واسطة بين الوجود والعدم وليس ذلك الجميع بواجب والا لما احتاج الى كل جزء من اجزائها فثبت انه ممكن فلا بد له من علة خارجة اذا الموجد للشي لا يكون نفسه والالكان موجودا قبل وجوده ولا شيئان من اجزائه والا لا وجد نفسه وان تلك العلة الخارجية توجد لاجماله جزءا من اجزاء تلك السلسلة والالم تكن علة للمجموع فيقع ذلك المجموع بغير فلم تكن علة للمجموع واذا كان تلك العلة موجودة لجزء من اجزاء السلسلة فلا يكون ذلك الجزء مستندا الى علة داخلية في السلسلة وهو خلاف المفروض فثبت تناهي السلسلة مع فرض عدم تناهيها والثاني ما يقال له برهان التطبيق وهو يعتبر اما من جانب العلول بطريق التصاعد واما من جانب العلل بطريق التنازل الى غير النهاية فلو تسلسل الممكنات الى غير النهاية لاخذنا من معلول ما الى غير النهاية جملة وما قبله بمشاه الى غير النهاية جملة اخرى ثم نطبق الخليلتين من ذلك المبدأ فالاول بالاول والثاني بالثاني وهلم جرا فان يكن بارزاء كل واحد من الجملة الزائدة واحدة من الناقصة فيكون الناقص كالزائد او لا فوجد في الزائد جزء لا يوجد بارزاه في الناقصة شيء فيقطع الناقصة بالضرورة

فيكون متناهية والزائدة لا تزيد عليها الابتداء والزائد على المتناهي بمتناه
والزائد على المتناهي بمتناه متناه بل ارب فيلزم الانقطاع والتناهي في سلسلة
فرضناها غير متناهية هذا خلف ^١ والثالث ما يقال له برهان السلمى فلو تسلسل
الممكنات الى غير النهاية لا يمكن ان يخرج من مبداء واحد متدادان على نسق
واحد كأنهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو الى
غير النهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين
فهذا خلف فثبت التناهي ^٢ والرابع ما يقال له برهان العرشى وهو انه
لو تسلسل عال الممكنات الى غير النهاية لكان ما بين هذا المعلول المعين
كالعرش وبين علة ما من العلة الواقعة في تلك السلسلة متاهيا لانه محصور
بين حاصرين وهما هذا المعلول وتلك العلة ومن المحال ان يكون ما لا يتناهي
محصورا بين امرين يحيطان به فيكون كل سلسلة متاهيا ايضا لانه لا يزيد
على الواقع بين هذا المعلول وبين علة ما من تلك العلة الابلواحد
من جانب تلك العلة واذا كان الواقع بينهما متاهيا ولا شك ان الكل
لا يزيد في ذلك الجانب على ذلك الواقع الابلواحد فقط كان الكل لا يزيد
على المتناهي الابلواحد فثبت التناهي ايضا ^٣ والخامس ما يقال له برهان
التكافؤ والتضاييف وهو يعتبر في كل من جانبي العلة والمعلولات
فلو تسلسل الممكنات الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة
اذا اخذت من جانب المعلول والتالى باطل ووجه البطلان ان العلة والمعلول
متضايقان ومن لوازمهما اتكافؤ في الوجود واذا زاد عدد احدهما على
الآخر لم يتحقق التكافؤ في الوجود فثبت ايضا تناهي الممكنات
(الفن الثالث فيما يترصن به الدلائل يستنتج بها منقح المسائل اذ للمفاد صد
هراير في كل المراسد بالتنازع بين الافكار الى ان يبرزن ملاح الابكار
ونيط ذلك على جريان المدافعة بالمنع والنقض والمعارضة فربد للمراء فيما
اتى ان يصححه ان نافلا وبالمأخذ نائلا وان جوز ان يرد عليه ما على المستدل
للا متحان فيما هو عليه بشكل وان يثبت المنوع ان مدعى بالدليل مشتغلا
ان الخصم يمنع احدى مقدمتيه من تجللا متحليا بحلية الخصم في كل مرامي
حتى يشوه في محكم الحمى فالمنع وهو طلب الدليل على مقدمته ان لم يكن

معلوما والا فقد جوز البعض لتعين المقدار وذلك اما مجرد عن السند او معه
والسند ما يذكر لتقوية المنع ولا يدفع السند بالمنع والابطال ان لم يكن مساويا
والكلام على السند بالمنع لا يفيد لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات
المقدمة المتنوعة فلك اثبات المنوع بالتحريز والدليل عليه سواء كان المتنوع
دهوى غير مدلل او مقدمة دليل وسواء كان المنع مجردا عن السند او معه
وابطال السند المساوى او الاعم وان تنقل الى الدليل بعدم العجز عن اتمام الاول
والنقض وهو ابطال الدليل بالتخلف او باستلزام الفساد وقد ينقض باجراء
خلاصته وزيدته فنقض مكسور فلك منع المقدمة ولا يمنع كبرى النقض تارة وينع
تارة والمعارضة وهي اقامة الدليل على خلاف ما اقيم ويشترط فيها مساواة
الدليلين قوة وضعفا وذلك ثلثة لان الدليل امام عين الدليل مادة وصورة
فبالقلب واما في الصورة فقط فبالمثل والافبا لغير وايضا ان المعارضة اما
في مقابلة دليل المدعى في المدعى واما في مقابلة المقدمة في المقدمة وقد
يستعمل في الدليل مقدمات الزامية في الجدليات وقد يرد المنع الى التقريب
والتخلف والاستلزام والملازمة وان اثبت الملازمة فيمنع المقدمة او معرف
فعليك النقض على انه من التصورات والمنع والمعارضة مجازا على انه
من التصديقات واعلم ان في صحته شروط المساواة للمعرف والجلال والوضوح
منه وان لا يستعمل اللفظ المشترك فيه والمجاز من غير قرينة ومثل ذلك
فلك ان تمنع والتعريف لا ينقض الا بفر د محقق في نفس الامر او قاسم
فعليك النقض فلك ان تمنع مجردا او مستندا بتحرير الاقسام وان تجوز التجويز
او التصديق بالاستناد والابطال من غير دليل مكابرة والسؤال بالا استفهام
يسمى الاستفسار والجواب بالبيان اما بالنقل من اهل اللغة وبالعرف العام
او الخاص او بالقرائن المضمومة معه وان عجزت عن كله فالتفسير مما يصلح له
لغة والا من جنس اللهو ومما يجب على السائل ان يحيط بمطويات دليل
المعلل على الترتيب والتفصيل اذ قد يكون الورود على المطوية وعلى المعلل
ان لا يستجمل في الجواب ومنه التوفيق الى ما هو الصواب فجف المداد
بختم الكتاب بتعريف حدائق المأب على يدى الفقير الى عطف ربه القدير
في الانسلاک بسلاک الادباء والصلوة على النبي وعلى آله الطيباء

بحمدته تعالى قد اُكمل طبع هذه المجلة الشريفة وحصل * و بامداده
 سبحانه وتعالى بلغ الى الاتمام ووصل * في عين هصر حضرة السلطان
 ابن السلطان * السلطان عبد العزيز خان * ايد المولى عضادة ملكه
 وسلطنته الى آخر الدوران * وذلك في مطبعة الحاج محرم افندي
 البوسنوي * ونصادف ختام طبعها في اواخر
 جادى الاخرة سنة ثنتين وتسعين
 ومائتين والاف



Sileymaniye U. Kütüphanesi	
Klasik	İzmirli i-Hakk
Yeni Kütüphane	
Eski Kütüphane	1741